International Journal of Arabic Linguistics

مُراجعاتٌ في نحوِ اللغةِ العربية

راشد البلوشي
جامعة السلطان قابوس
rash5222@squ.edu.om

المُلخَّص

تُعنى هذه الدراسة بمراجعة بعض الآراء الموجودة في التراث اللغوي العربي بخصوص بعض التراكيب النحوية في اللغة العربية. وتشتمل المراجعة على طرح الآراء الموجودة ونقدها ومن ثم تقديم آراء جديدة مبنية على أساس إطار نظري حديث ومستندة إلى العديد من الأدلة والشواهد والقرائن، في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج في هذا المجال، بهدف تضمين الآراء الجديدة في المناهج الدراسية. وستتم مراجعة تراكيب لغوية مختلفة، مثل الجملة الاسمية (والحالات الإعرابية الخاصة بركنيها)، وعمل "إنَّ" وأخواتها وعمل "كانَ" وأخواتها وعمل "ظنَّ" وأخواتها وكذلك طبيعة اسم الفاعل وعمله.

الكلمات المفتاحية: الحالات الإعرابية للأسماء، الجملة الاسمية، إنَّ وأخواتها، كانَ وأخواتها، ظنَّ وأخواتها، طبيعة اسم الفاعل،عمل اسم الفاعل.

Abstract

This paper provides a revision of the traditional analyses of some of the syntactic constructions of Standard Arabic. It begins by presenting the traditional accounts of these constructions, and then provides a critique of their particulars in light of recent discoveries in the field. It then provides new accounts, ones that take into consideration new facts as well as recent findings in the syntax of Arabic, with the purpose of including these accounts in the school curricula of Arabic. The revised constructions are the so-called nominal sentence, the syntax of *ʔinna*-and-sisters, *kāna*-and-sisters, and *ðanna*-and-sisters, as well as the nature of the active participle and its syntax.

Keywords: case; the nominal sentence; *ʔinna*-and-sisters; *kāna*-and-sisters; *ðanna*-and-sisters; the nature of active participles; the syntax of active participles.

1. المقدمة

دراسة الظواهر الطبيعية (فلكية أو فيزيائية أو جيولوجية أو فضائية أو كيميائية أو حيوية أو لغوية) والبشرية (عضوية أو نفسية أو عقلية أو سلوكية أو اجتماعية) وغيرها وسبر أغوارها وتفسيرها وتحليلها وتعليلها غير محكوم بمنهج علمي محدد أو بإطار نظري معين أو بنظرية ما أو بفلسفة عالِم معين أو جيل من العلماء أو حتى بمدرسة علمية أو بحثية أو استقصائية معينة، وذلك لأن كل عالِم أو باحث أو فريق علمي يدرس هذه الظواهر يستند إلى ما توفر له من الحقائق والبيانات ويستخدم ما تم ابتكاره من الأدوات والأجهزة ويعتمد على ما تيسر له من المناهج الدراسية والبحثية، مستعيناً أيضاً بما تم التوصل إليه من نتائج واكتشافات في العلوم والمجالات ذات الصلة. ولذلك، كلما زادت المعرفة عموماً، زاد فهمنا للظواهر المختلفة، ومن ثَم تغيرت تفسيراتنا وتحليلاتنا لهذه الظواهر ولتفاصيلها.

ولأن موضوع هذه الدراسة هو اللغة، فسوف ندلل على ذلك بقضية من دراسات نحو اللغة العربية، من خلال النظرية النحوية الحديثة. منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة، والباحثون في نحو اللغة العربية يقولون بأن الكلمة التي تشير إلى مَن يقوم بالفعل في اللغة العربية هي "فاعل"، سواء جاءت بعد الفعل، كما في الجملة رقم (1)، أو قبل الفعل، كما في الجملة رقم (2)، أو قبل الخبر، كما في الجملة رقم (3) (أنظر Mohammed 1990, 2000:109-115, Fassi Fehri 1993:33 , Aoun et al. 1994, Ouhalla 1994, Benmamoun 2000:128, 2008) مخالفين بذلك سيبويه وأتباعه من رواد المدرسة البصرية (أنظر كتاب سيبويه)، استناداً إلى حقائق ومنطلقات نظرية مختلفة.

1. قرأَ الأولادُ الكتابَ.
2. الأولادُ قرأوا الكتابَ.
3. الأولادُ مجتهدون.

ولكن مع تطور الوسائل العلمية والأطر النظرية ودراسات النحو المقارن وكذلك تطور الأسس النظرية الخاصة بالتمييز بين الفاعل، وهو ما يقوم بالفعل، والمبتدأ، وهو ما يكون الكلام بشأنه، وتصنيفهما كعاملين مختلفين في الجملة، مختلفين من حيث موقعهما من الفعل وموقعهما في التركيب اللغوي وكذلك من حيث خصائصهما الصرفية والمعنوية وعلاقتهما بالفعل، فقد أصبح جلياً، ومن خلال النظرية النحوية الحديثة، أن الاسم إذا جاء بعد الفعل في اللغة العربية فإنه يكون فاعلاً، ولكنه يكون مبتدأً إذا جاء قبل الفعل،

حيث يكون محور الحديث، وتكون الجملة (المكونة من فعل وفاعل-ضمير ومفعول به) خبراً عنه، وهو ما قال به (Soltan 2007:60) مستدلاً بالكثير من الحجج والشواهد.

لنبدأ بطرح الموضوع بالتفصيل. يُعتبر النحو الذي علّمه الخليل بن أحمد الفراهيدي وتعلمه منه سيبويه وعلمه للكثيرين من طلبة العلم في المدرسة البصرية واختلف بشأنه مع الكسائي والفراء وغيرهم من رواد المدرسة الكوفية وناظرهم فيه من أقدم أعمال توثيق التراكيب اللغوية ووصفها وتحليلها وتعليلها، وأنه سبق غيره من المدارس النحوية في العالم بقرون عديدة (أنظر مثلاً كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري). ولكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال بأن نحو الخليل وسيبويه والكسائي والفراء وزملائهم وتلاميذهم، على روعة منهجه ودقة وصفه وجودة تحليله وقوة حججه وقرائنه وبراهينه، هو الوحيد الموجود، أو الوحيد الذي يمكن تطبيقه على التراكيب اللغوية في العربية (أو في غيرها من اللغات)، والتي يمكن لحقائقها أن تُفسَّر وتحلل وتعلل باستخدام أي منهج علمي أو إطار نظري آخر. وطبعاً، لنا أن نتوقع نتائج جديدة بخصوص تحليل هذه التراكيب اللغوية وتعليلها وتفسيرها إذا ما استخدمنا نظرية أخرى أو منهجاً بحثياً آخر.

سوف نَعرض لبعض آراء نحاة البصرة والكوفة، ولآراء بعض النحاة المعاصرين بخصوص بعض التراكيب اللغوية في العربية قبل أن نعيد مقاربتها في إطار النظرية التوليدية (أنظر مثلاً Chomsky 1981, 1995, 2001). وسوف نقوم بمراجعة ما قيل بشأن هذه التراكيب، وستكون المراجعة مدعومة بالأدلة والقرائن والشواهد اللازمة لتوضيح أن البديل الجديد أفضل من الآراء السابقة، وخصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما تم اكتشافه من خصائص نحوية لتراكيب لغوية أخرى في اللغة العربية. وتبقى النتائج التي نحصل عليها نسبة غير مطلقة، وإن كنا نثمنها على قاعدة صلبة من الأدلة والقرائن.

نُخصص القسم الثاني من هذه الدراسة لبحث الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر، ومصدر حالتيهما الإعرابيتين. ونخصص القسم الثالث لبحث عمل "إنَّ" وأخواتها، والقسم الرابع لبحث عمل "كانَ" وأخواتها، والقسم الخامس لبحث عمل "ظَنَّ" وأخواتها، والقسم السادس لبحث طبيعة اسم الفاعل، والقسم السابع لبحث عمل اسم الفاعل. ونختم، في القسم الثامن، ببعض النتائج والتوصيات. جميع هذه الأقسام سوف تطرح التراكيب اللغوية المختلفة وتراجعها في ضوء ما قيل بشأنها وتقارن بين هذه الأقوال وتزكي ما تدعمه الأدلة والقرائن. جدير بالذكر أن أحد أهم أهداف هذه الدراسة هو مراجعة المناهج المدرسية الخاصة باللغة العربية في ما يخص هذه التراكيب والقضايا اللغوية المتعلقة بها بهدف طرحها وتناولها وتدريسها بطريقة نقدية تحليلية في البيئة المدرسية.

2. المراجعة الأولى: بشأن الحالات الإعرابية في الجملة الاسمية

سنعرض في هذا القسم ما قال به نحاة البصرة والكوفة بخصوص طبيعة ومصدر حالة الرفع على ركني الجملة الاسمية في اللغة العربية، وهما المبتدأ والخبر، ونختم بما نراه مناسباً من هذه الأقوال، أو من غيرها، استناداً إلى بعض الأدلة والقرائن المستقاة من بعض الأعمال الحديثة.[1]

اتفق نحاة البصرة على أن المبتدأ يُرفع بالابتداء، ولكنهم اختلفوا في ما يخص رافع الخبر. فبعضهم يقول بأن الخبر يُرفع بالابتداء، وبعضهم يقول بأنه يُرفع بالمبتدأ، والبعض الآخر يقول بأنه يُرفع بالابتداء والمبتدأ معاً. أما نحاة الكوفة فقد اعتمدوا قولاً واحداً وهو أن المبتدأ يُرفع بالخبر والخبر يُرفع بالمبتدأ (أنظر مثلاً كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، صفحة 40-47). نود أن ندافع هنا عن مذهب البصريين الذي مفاده أن المبتدأ والخبر يُرفعان بالابتداء، والسبب في ذلك، كما تبين الجملة رقم (4)، أنه لم يسبقهما رافعٌ أو ناصبٌ أو جارٌ، ولذلك استحقا الرفع بالابتداء، وهي الحالة الإعرابية المكتسبة ذاتياً (من دون فعل أو حرف)، أو ما يسمى بالإعراب التلقائي default case (أنظر Schütze 2001 ، Soltan 2007). يؤكد هذا القولَ الجملةُ رقم (5) والتي يظهر فيها المبتدأ (اسم إنّ) منصوباً في وجود "إنّ"، وكذلك الجملةُ رقم (6) والتي يظهر فيها الخبر منصوباً في وجود "كان".

4. الطلّابُ مجتهدون.

5. إنَّ الطلّابَ مجتهدون.

6. كانَ الطلّابُ مجتهدين.

أما مَن قالوا بأن الخبر يُرفع بالمبتدأ فقد جانبوا الصواب لأن المبتدأ اسم، والأسماء لا تُسنِد (أي تَمنحُ) حالة الرفع (بل تُسنِد حالة الجر الإعرابية، كما في تركيب الإضافة في الجملة رقم (7)). ويدل على خطأ هذا القول أيضاً ما نراه في الجملة رقم (5) والتي توضح أن المبتدأ منصوب مع أن الخبر مرفوع، فكيف لمنصوب أن يُسنِد إعراب الرفع إلى غيره.

7. مدرِّسُ النحوِ مجتهدٌ.

أما القول بأن الخبر يُرفع بالابتداء والمبتدأ معاً فقد جانب الصواب أيضا لأن الأسماء لا تَرفع، وأيضاً لأن الخبر لا يحتاج إلى رافعين، فعنصر واحد يكفي لهذا الغرض، وهو الابتداء. أما قول الكوفيين

[1] في ما يخص التراكيب اللغوية التي يتناولها هذا البحث، هناك ثلاث حالات إعرابية: أولاً، الإعراب البنيوي، وهو الحالة التي يسندها رأس وظيفي إلى مركب اسمي ضمن علاقة تركيبية صارمة تنظمها شروط بنيوية، وهذا الإعراب يسمى ب structural case. ثانياً، الإعراب المعجمي، وهو حالة النصب التي تسندها بعض المفردات المعجمية (وليس الرؤوس الوظيفية)، كالأدوات وبعض الأفعال، إلى مركب اسمي أو وصفي، ويستلزم متاخمة بين هذه المفردات وهذا المركب الاسمي أو الوصفي، وهذا الإعراب يسمى ب lexical case. ثالثاً، الإعراب التلقائي، وهو حالة الرفع التي يكتسبها مركب اسمي أو وصفي عندما لا يكون متاخماً للمفردات المعجمية التي تسند الإعراب المعجمي، ولذلك فهذا الإعراب يسمى default case.

بأن المبتدأ والخبر يترافعان فقد جانب الصواب أيضاً لأن الأسماء لا يرفع بعضها البعض، وكذلك لأن الخبر يمكن أن يكون منصوبا، كما في الجملة رقم (6)، أو جملة، كما في الجملة رقم (8)، أو شبه جملة، كما في الجملة رقم (9)، في حين أن المبتدأ مرفوع. ولذلك فإننا نُرجّح بأن المبتدأ والخبر يُرفعان بالابتداء (تلقائياً). والإعراب التلقائي في اللغة العربية هو الرفع، وهو ما ذهب إليه (Ouhalla 1994) و (Mohammad 1999, 2000:86) وغيرهما. وما يدل على أن كلمة "الطلّاب" في الجمل رقم (4) و(5) و(6) مبتدأٌ وليست فاعلاً حقيقة أن هذه الجمل تخبر عن "الطلّاب"، وليست وصفاً لحدث أو حالة معينة. والشيء نفسه ينطبق على كلمة "المدرِّس" في الجمل رقم (8) و(9) (أنظر مثلاً Kuroda 1972 وBasilico 1998 بشأن ما يُميّز المبتدأ عن الفاعل). الوصفُ لحالة (أو لحقيقة) "حبِّ المدرِّسِ للنحوِ" توضحه الجملة رقم (10)، وبذلك فإن كلمة "المدرِّس" في الجملة رقم (10) فاعل.

8. المدرِّسُ يحبُّ النحوَ.
9. المدرِّسُ في المكتبِ.
10. يحبُّ المدرِّسُ النحوَ.

3. المراجعة الثانية: بشأن عمل إنَّ وأخواتها

سوف نَعرض هنا ما قال به نحاة البصرة والكوفة بشأن "إنّ" وأخواتها من حيث عملها في ركني الجملة الاسمية، وسنزكي من الأقوال ما نراه مدعوماً بالأدلة والقرائن. يقول النحاة البصريون بأن "إنَّ" وأخواتها تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وأما نحاة الكوفة فيقولون بأنها تنصب المبتدأ ولكنها لا ترفع الخبر، أي أنّ الخبر يظل على حالة الرفع بالمبتدأ التي كان عليها قبل دخول "إنَّ" وأخواتها على الجملة (أنظر مثلاً كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، صفحة 153-157).

نُثمّن، هنا، رأي نحاة الكوفة. ف "إنَّ" وأخواتها تنصب المبتدأ ولكنها لا ترفع الخبر، وإنما يبقى الخبر على حاله قبل دخول "إنّ" على الجملة، وهو الرفع بالابتداء. وهذا القول يشبه ما ذهب إليه الكوفيون، غير أنهم قالوا بأن الخبر يُرفع بالمبتدأ، وقد أوضحنا لاكفاية هذا المذهب في القسم الثاني. ونذهب كذلك إلى أنّ نصب "إنَّ" للمبتدأ إنما هو من قبيل الإعراب المعجمي lexical case، وهو ما ذهب إليه (Soltan 2007:104) و (Al-Balushi 2016).

نتفق مع هذا الرأي ونعتبر "إنّ"، كباقي الحروف (أو الأدوات)، عاملة في اسم واحد فقط، كما هو الحال بالنسبة لحروف الجر. فبخلاف الأفعال، والتي يمكن أن تعمل في اسمين (وهما الفاعل والمفعول به)،

فإن الحروف أو الأدوات تعمل في اسم واحد فقط، وهو المبتدأ في حالة "إنَّ" وأخواتها.[2] والنحاة العرب يسمّون "إنَّ" وأخواتها "الأحرف المشبّهة بالأفعال" (أنظر مثلاً Al-Hashimi 2007:130-131, Al- Nadiri 1997:569-570)، وذلك لأن أواخرها مبنية على الفتح، كما الفعل الماضي، وكذلك لأنها تتضمن معنى الأفعال. نعم، ولكنّ هذه الخصائص الصوتية (phonological) والمعنوية لا تجعلها أفعالاً، وبالتأكيد لا تُكسبها الخصائص والوظائف المرتبطة بالأفعال. ف "إنَّ" وأخواتها لا تتصرّف كالأفعال من حيث الدلالة على الزمن الماضي والمضارع وكذلك صيغة الأمر. كما أن هذه الحروف (أو الأدوات) لا تتصرَّف باختلاف خصائص أو علامات التطابق (agreement) الخاصة بالمبتدأ (والخبر)، بخلاف الأفعال والتي تتصرّف باختلاف سمات العدد (number) والجنس أو النوع (gender) والشخص (person). أيضاً، رغم أن هذه الأدوات يمكن أن تتضمن معنى الأفعال، إلا أنها لا يمكن أن تُستبدل بهذه الأفعال مع الإبقاء على تركيب الجملة أو عناصره المكوِّنة. ثم إنه لا يمكن تشبيه هذه الحروف، من حيث العمل، بالأفعال. ف "إنَّ وأخواتها" تنصب المبتدأ ولا تعمل في الخبر، بينما الأفعال المتعدية تعمل في فاعلها فترفعه وتعمل في مفعولها فتنصبه.

ومع أنّ هذه الحروف شُبّهت بالأفعال، فلا يمكن اعتبارها أفعالا (رغم التشابهات الصوتية والمعنوية)، لذلك اختلف عملها عن عمل الأفعال، فلم تقوَ على العمل في الخبر كما قويت الأفعال على العمل في المفعول. فالنحاة البصريون، وهم الذين يقولون بأن "إنَّ" وأخواتها تعمل في الخبر بالرفع، يستدلون على عمل هذه الحروف في اسمين لأنهم يشبِّهون علاقتها بالفعل (وهي التشابه في المعنى والعمل) بعلاقة الفعل باسم الفاعل والذي شُبّه بالفعل لأنه، حسب قولهم، يعمل عمل الفعل المُشتق منه، رفعاً للفاعل ونصباً للمفعول به (أنظر مثلاً كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، صفحة 155). خلافاً لذلك، نُبيِّن في القسم السابع من هذا البحث أنّ اسم الفاعل ينصب المفعول به ولكنه لا يرفع الفاعل، فهو يشبه الفعل في المعنى ولكنه لا يعمل عمله كله، كما أنّ هذه الحروف تشبه الأفعال في المعنى ولكنها لا تعمل عمل الأفعال كله.[3]

ثانياً، "إنّ" لا ترفع الخبر لأنه لا توجد أي علاقة نحوية أو صرفية أو معنوية بين "إنّ" والخبر، وذلك لأن العلاقة "الخبرية" لا تزال بين "الطلّاب" و"مجتهدون" (كما توضح الجملة رقم (11))، حيث الخبر "مجتهدون" يخبر عن المبتدأ "الطلّاب" ولا يخبر عن "إنّ"، وبذلك فإنّ الخبر وثيق الصلة بالمبتدأ لا

---

[2] بحسب مبادئ النظرية التوليدية المعتمدة في هذا البحث (Chomsky 1981, 1995, Fassi Fehri 1993) فإن ما يُسند حالة الإعراب البنيوي إلى الفاعل والمفعول به رأسان وظيفيان مختلفان. فحالة الرفع البنيوي يسندها رأس المركب الزمني للجملة (TP)، أما حالة النصب البنيوي فيسندها رأس المركب الفعلي (VP)، أو رأس مركب الفعل الخفيف (vP) أو ما يُسمى بمركب التعدية (transitivity).

[3] يُعزى هذا الاختلاف في "العمل" إلى فرق جوهري بين الأفعال والأدوات يتعلق بمفهوم "البنية الموضوعية" (argument structure)، ذلك أن الأفعال لها بنية موضوعية في حين أنّ الأدوات ليس لها بنية موضوعية. وبتعبير آخر، فإن الأفعال اللازمة لها ركن واحد، وهو الفاعل، والأفعال المتعدية لها ركنان، وهما الفاعل والمفعول به، أما الأدوات من قبيل "إنَّ" وأخواتها فليس لها أركان.

بالعامل "إنّ". وبتعبير آخر، فإنّ المبتدأ والخبر ليسا ركني "إنّ"، ولذلك يمكن أن يوجدا في غيابها، كما توضح الجملة رقم (12).

11. إنَّ الطلّابَ مجتهدون.

12. الطلّابُ مجتهدون.

وهذه العلاقة هي عكس ما نراه من علاقة الفعل بفاعله ومفعوله، ذلك أنه لا يمكن أن يوجد الفاعل والمفعول به في غياب الفعل، ولهذا السبب فإن الجملة رقم (13) لاحنة، كما تدل على ذلك اصطلاحاً النجمة (*). ولمَّا كانت علاقة "إنَّ" وأخواتها بالمبتدأ (والخبر) مختلفة عن علاقة الفعل بفاعله ومفعوله، فإنّ إعراب النصب الذي تُسنِده "إنَّ" وأخواتها إلى المبتدأ يختلف عن الإعراب الذي يُسنِده الفعل إلى ركنيه (الفاعل والمفعول به)، وهو من قبيل الإعراب البنيوي structural case. ولذلك فإن إعراب النصب الذي تُسنِده "إنَّ" وأخواتها إلى المبتدأ هو من قبيل الإعراب المعجمي، ذلك أنه لا توجد علاقة نحوية أو صرفية أو معنوية بين "إنَّ" وأخواتها وبين المبتدأ والخبر، ذلك أن التسميات المتواترة، وهي "اسم إنَّ" و"خبر إنَّ"، ليس لها أي قيمة نظرية.

13.* الولدُ الكتابَ.

والسبب الثالث في أنّ "إنَّ" وأخواتها لا تعمل في الخبر هو أن "إنّ" من حروف النصب كما يدل مسماها، فهي "حرف توكيد ونصب"، ولمَّا كانت كذلك فإنه من المستبعد أن تُسند إعراب الرفع، فالخبر يظهر بعلامة الرفع بالابتداء، وهي حالة الإعراب التلقائي قبل دخول "إنَّ" على الجملة. أخيراً، وباعتبار خاصية "التعلّمية" (learnability)، فإن القول بأن "إنَّ" وأخواتها تنصب المبتدأ ولا تعمل في الخبر أفضل من القول بأنها تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وذلك لأن الفرضية المبنية على عدد أقل من العمليات أو خطوات توليد الجملة (derivation) أفضل من تلك التي تعتمد على عمليات أو خطوات أكثر، ذلك أن الفرضية الأولى تعكس سهولة عملية تعلم اللغة، عموماً، فهي أفضل من الناحية النظرية ذلك أنها تتسق مع مبادئ الاقتصاد في توليد التراكيب اللغوية (economy of derivation).

4. المراجعة الثالثة: بشأن عمل كانَ وأخواتها

يتفق نحاة البصرة والكوفة على أن "كانَ" وأخواتها تَرفع المبتدأ وتنصب الخبر، ولكنهم يختلفون في طبيعة نصبها للخبر، فالبصريون يذهبون إلى أنها تنصب الخبر نصب المفعول، أما الكوفيون فيقولون بأنها تنصبه نصب الحال (أنظر كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، صفحة 129-133). وأما المبتدأ، فنختلف بشأنه عن الفريقين، ذلك أن القرائن تشير إلى أن "كانَ" وأخواتها لا ترفع المبتدأ (بل تكتفي بنصب

الخبر)، وهو ما قال به (Al-Balushi 2019) مقدماً لذلك الكثير من الحجج والبراهين، نورد بعضاً منها أدناه.

الدليل على ذلك هو أن "كانَ" الناسخ (لا التام)، بخلاف الأفعال، ليس له فاعل، بمعنى أنه لا يتبعه فاعلٌ فيسنده إعراب الرفع. توضح الجملتان رقم (14) و(15) أن الأفعال، مثل "قرأ"، يمكن أن يكون لها فاعل نكرة أو معرفة، ولكن ذلك غير ممكن بالنسبة ل "كانَ"، والذي لا يمكن أن يكون له فاعل نكرة، كما في الجملة اللاحنة رقم (16)، أي أنه لا يُمكن أن يتبع "كانَ" اسم نكرة، بل يمكنه فقط أن يتبعه اسم معرَّف، سواءً ب "ال" التعريف، كما في الجملة رقم (17)، أو بالإضافة، كما في الجملة رقم (18).

14. قرأ ولدٌ الكتابَ.
15. قرأ الولدُ الكتابَ.
16. * كانَ ولدٌ مجتهداً.
17. كانَ الولدُ مجتهداً.
18. كانَ ابنُ أخي مجتهداً.

ولمّا كان التنكير (أو القدرة على أن يكون الاسم نكرة) أهم خصائص الفاعل مقارنة بالمبتدأ، والذي لا يمكن أن يكون نكرة (كما توضح الجملة رقم (16))، فإن الاسم الذي يتبع "كانَ" مبتدأ صريح.[4] النحاة يُسمّون المبتدأ بعد دخول "كانَ" على الجملة الاسمية "اسم كانَ"، ولكن هذه التسمية أو حتى المفهوم ليست له أي قيمة نظرية، ذلك أنّ العلاقة ليست بين "كانَ" والمبتدأ وحده، بل بين "كانَ" والجملة الاسمية كاملة، كما في الجملتين رقم (17) و(18)، حيث تفيد "كانَ" بكون الفكرتين اللتين تعبّر عنهما هاتان الجملتان صحيحتين في الزمن الماضي (وليس في الزمن الحاضر مثلاً، واللتين تعبر عنهما الجملتان رقم (19) و(20) على التوالي).

19. الولدُ مجتهدٌ.
20. ابنُ أخي مجتهدٌ.

ولذلك، تبقى الحقيقة الواضحة أنه لا توجد علاقة، معنوية أو نحوية، بين "كانَ" والاسم المعرَّف الذي يليها في الجملة، ولذلك فإن "كانَ" لا يعمل في ذلك الاسم الواجب التعريف، حيث يبقى هذا الاسم على حاله التي كان عليها قبل دخول "كانَ" على الجملة، وهي الرفع، ما يعني أنه يُرفع بالابتداء (الإعراب التلقائي). والرأي السائد هو أن "كانَ" تتبعها جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر (أنظر مثلاً Al-Nadiri

[4] تُشير بعض المصادر إلى أن المبتدأ يمكن أن يكون نكرة، ولكن في حالات محددة وبمسوغات معينة (أنظر مثلاً Fassi Fehri 1993, Al-Nadiri 1997:514-516, Mohammad 2000, Holes 2004).

1997:539)، بمعنى أن "كانَ" لا يتبعها فاعلٌ أو ما يمكن أن يقوم مقام الفاعل، بحيث يتعذّر أن يكون ل "كانَ" الناسخ فاعلٌ وهو ليس له معنى مثل "القراءة" في "قرأ" أو "الكتابة" في "كتب". ولمَّا كان موقع المبتدأ في الجملة أعلى من موقع الفاعل (بحيث لا يمكن للفاعل أن يتقدم على الفعل ولا يمكن للمبتدأ أن يأتي بعد الفعل)، وكذلك وجب تعريف ما يأتي بعد "كان"، وجب كونه مبتدأً. ولذلك وجب القول بأن "كانَ" لا يعمل في المبتدأ، بل في الخبر فقط، لأنه من النواسخ (أنظر مثلا Ryding 2005:176) التي تنسخ رفع الابتداء بالنصب. ويشير ذلك إلى أن "كانَ" ليس فعلاً، بل أقرب إلى الأدوات (والتي تعمل في عنصر واحد) منها إلى الأفعال (والتي تعمل في عنصرين). ولذلك ف "كانَ" عاملٌ زمنيٌ وليس نحوياً. تدل على ذلك المقارنة بين الجملتين رقم (21) و(22).

21. قرأ الولدُ الكتابَ.

22. كانَ قرأ الولدُ الكتابَ.

باختصار، فإن الجملة رقم (22) تدل على أن "الولد قد قرأ الكتاب قبل حدث آخر وقع في الزمن الماضي"، بمعنى أن وجود "كانَ" يشير إلى زمن قبل الزمن الماضي، ويدل على أن "الولد قرأ الكتاب" قبل حدوث ذلك الحدث الآخر في الماضي، ولذلك ف "كانَ" عاملٌ ذو دلالة أو قيمة زمنية، وليست نحوية أو صرفية أو معنوية. وما يدل على ذلك هو أن الفرق بين الجملة رقم (17) والجملة رقم (23) هو الزمن فقط، الماضي مقارنة بالحاضر.

23. إنّ الولدَ مجتهدٌ.

وما يدل على أنّ "كانَ" ليس لها أركان، بخلاف الأفعال مثل "قرأ"، هو لحن الجملة رقم (24) بسبب افتقاد المبتدأ للخبر، وليس لأن "كانَ" ليس لها خبر، وهو السبب عينه الذي يجعل الجملة رقم (25) لاحنة. وذلك لأن "كانَ"، كما قلنا، تتبعها جملة اسمية مكتملة الأركان، وليس مبتدأ فقط لا تربطه بها أي علاقة.

24.* كانَ الولدُ.

25.* الولدُ.

وأخيراً، يمكن اعتبار حقيقة وجود "كانَ" التام، والذي يمكن أن يتبعه فاعلٌ (نكرة) وبدون خبر، دليلاً على أن "كانَ" الناسخ لا يَرفع، بل فقط ينسخ حالة الخبر الإعرابية فيحوِّلها من الرفع التلقائي إلى النصب المعجمي. الآية الكريمة رقم 39 من سورة الأنفال في (26) وقول السيدة عائشة بنت أبي بكر (رضي الله عنهما عن المصطفى عليه الصلاة والسلام) في (27) يقدمان مثالين على "كانَ" التام. في (27)، "كانَ" هو الناسخ و"يكونُ" هو التام، بمعنى "يُوجَد" أو "يُشاهَد".

26. "وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ".

27. "كانَ يكونُ [هو] في مهنة أهله" (الحديث رقم 676 في صحيح البخاري).

أما بالنسبة للخبر، فسنقول بأن الرأي الأقرب للصواب هو قول الكوفيين بأن "كانَ" تنصب الخبر نصب الحال لا نصب المفعول به، وذلك لأن الصفة "مجتهدين" في الجملة رقم (28) خبر ل "الطلّاب"، لأنها تخبر عن "الطلّاب" (بأنهم مجتهدون)، وليست مفعولاً به ل "كانَ"، وذلك لأن "كانَ"، حتى التام، ليس فعلاً متعدياً.

28. كانَ الطلّابُ مجتهدين.

وما يدعم قولنا هنا (وهو يتفق مع ما قال به الكوفيون) هو التشابه الكبير بين الخبر (في وجود "كانَ") والحال، كما توضح الجملتان رقم (29) و(30).

29. كانَ الولدُ سريعاً.

30. عدا الولدُ سريعاً.

وبما أن الحال "وصف" للحدث أو "الفعل"، والخبر "وصف" للشيء أو "الاسم"، فإن من المنطقي أن يكون نصب الخبر في وجود "كانَ" وأخواتها من قبيل نصب الحال، أي معجمياً، بحيث تشبه العلاقة بين "كانَ" والخبر العلاقة بين الفعل والحال، وذلك لأن الخبر ليس ركنا ل "كانَ"، فالخبر يخص المبتدأ، كما أن الحال ليس من أركان الفعل (فهو "نعت" modifier)، فالجملة صحيحة في غياب الحال، كما توضح الجملة رقم (31)، فالحال مرفوع في غياب الفعل والخبر مرفوع في غياب "كانَ". ويشير هذا إلى أن الفعل "عدا" في الجملة رقم (30) يُسند إعراب النصب المعجمي إلى الحال، وتلك خاصية تبدو مشتركة بين أفعال اللغة العربية، اللازم منها والمتعدي.

31. عدا الولدُ.

وأكثر من ذلك، ف "كانَ"، كما يقول تعريفه المتواتر، "فعل ناقص ناسخ"، فما يُميزه عن أي فعل مثل "قرأ" أو "كتب" أو "أكل" هو أن "كانَ" ينقصه المعنى (ولا يدل إلا على الكينونة، وهي موجودة حتى في غيابه). ولمّا افتقد "كانَ" إلى المعنى صار أقرب إلى الأدوات والحروف، بمعنى أنه لا يمكنه أن يحصل على مفعول به كالاسم "الكتاب" في الجملة رقم (32)، حيث يستقبل "الكتاب" مضمون فعل القراءة، ولكن "مجتهدين" لا تستقبل مضمون "كانَ"، والذي ليس له مضمون لأنه ليس له معنى. أيضاً، يختلف خبر "كانَ" عن المفعول به ذلك أن المفعول به لابد وأن يكون اسماً، ولا يمكن أن يكون غير ذلك. أما خبر "كانَ" فيمكن أن يكون صفة، كما في الجملة رقم (28)، أو اسماً، كما في الجملة رقم (33)، أو جملة فعلية، كما في الجملة رقم (34)، أو شبه جملة، كما في الجملة رقم (35).

32. قرأ الولدُ الكتابَ.

33. كانَ أحمدُ مُدرِّساً.

34. كانَ المدرِّسُ يحبُّ النحوَ.

35. كانَ المدرِّسُ في المكتبِ.

ولذلك فإن إعراب النصب الذي يحصل عليه المفعول به من الفعل "قرأ" يختلف عن إعراب النصب الذي يحصل عليه الخبر من "كانَ"، ذلك أن الأول من قبيل الإعراب البنيوي، وأما الثاني فهو من قبيل الإعراب المعجمي. وهذا الفرق تؤكده حقيقة أن العلاقة بين "الكتاب" و"قرأ" تختلف عن العلاقة بين "مجتهدين" و"كانَ"، ف "الكتاب"، أو ما يُقرأ عموماً، هو أحد أركان الفعل "قرأ"، والذي يعني وجوب وجود قارئ ومقروء. وأما العلاقة في حالة "كانَ" فهي بين "الطلّاب" و"مجتهدين" وليست بين "كانَ" و"مجتهدين"، فالصفة "مجتهدين" يمكن أن توجد في غياب "كان"، كما في الجملة رقم (36). ويدل هذا على عدم وجود علاقة نحوية أو معنوية بين "كانَ" و"مجتهدين". لذلك نقول: إنّ "كانَ" وأخواتها لا تعمل في المبتدأ وإنما في الخبر فقط، تنصبه معجمياً.

36. الطلّابُ مجتهدون.

5. المراجعة الرابعة: بشأن عمل ظَنَّ وأخواتها

يقول نحاة اللغة العربية بأنّ الفعل "ظَنَّ" يدخل على الجملة الاسمية فيتخذ مبتدأها مفعولاً به أولاً وخبرها مفعولاً به ثانٍ (أنظر مثلاً Al-Hashimi 2006:144, Hasan 1960 Vol 2:3). ف "الطلّابَ" في الجملة رقم (37) هو المفعول به الأول و"مجتهدين" هو المفعول به الثاني، بدليل أن هاتين الكلمتين تكونان مرفوعتين قبل دخول "ظنَّ" وأخواتها على الجملة الاسمية، كما توضح الجملة رقم (36). ولكنّ نحاة البصرة يقولون بأن "ظنَّ" تنصب المفعول به الثاني نصب المفعول (بنيوياً) في حين أن نحاة الكوفة يقولون بأنها تنصبه نصب الحال (معجمياً) (أنظر كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، صفحة 129-133).

37. ظَنَّ المعلِّمُ [الطلّابَ مجتهدين].

نقدم في ما يلي أدلة تشير إلى أن الفعل "ظَنَّ" لا يتعدى لمفعولين، وإنما لمفعول به واحد فقط، وهو الجملة الاسمية (المكونة من المبتدأ والخبر) باعتبارها وحدة واحدة، ونوضح أهمية ما ذهب إليه النحاة الكوفيون، ذلك أنّ "مجتهدين" في الجملة رقم (37) لا يُسنَد إليها إعرابُ النصب البنيوي وإنما إعراب

النصب المعجمي، وهو ما ذهب إليه (Al-Balushi 2016)، مستنداً إلى بعض الخصائص النحوية والصرفية والمعنوية لتركيب "ظنَّ" وأخواتها.

أولاً، نذكر من الخصائص النحوية أنَّ "الطلّابَ" في الجملة رقم (37) لا يقع في موضع المفعول به للفعل "ظَنَّ" وإنما في موضع المبتدأ للخبر "مجتهدين"، وكذلك في موضع المبتدأ للخبر "لعبوا" (وهو جملة فعلية) في الجملة رقم (38). أيضاً، "الطلّابَ" لا يقع في موضع الفاعل للفعل "لعبوا" وذلك لأنه يسبق الفعل.

38. ظَنَّ المعلِّمُ [الطلّابَ لعبوا].

وتدل هذه القرائن على أن كلمة "الطلّابَ" في الجملة رقم (37) ليست ضمن الجملة الإطارية (الرئيسية)، وهي "ظَنَّ المعلمُ ..."، وإنما ضمن الجملة الأصغر (المُدمجة)، وهي "الطلّابَ مجتهدين"، ذلك أن هذا التركيب يحتوي على جملتين. وإذا كانت هاتان الخاصيتان تصحّان بشأن المبتدأ "الطلّابَ" فهما بالتأكيد تصحّان بشأن الخبر "مجتهدين" والذي يقع في نهاية الجملة الأصغر.

ثانياً، ومن الخصائص المعنوية أن كلاً من "الطلّابَ" و"مجتهدين" ليس مفعولا به للفعل "ظَنَّ"، ذلك أن الفعل "ظنّ" لم يقع على الاسم "الطلّابَ" وحده ولا على الصفة "مجتهدين" وحدها وإنما على شيء ما بخصوص "الطلّابَ". فمنطوق الجملة "ظنّ المعلّمُ الطلّابَ مجتهدين" يفيد أنّ "المعلّم"، وهو الفاعل، قد قام بفعل الظَنِّ، ولكنَّ هذا الظَنَّ يتعلق بما ظُنَّ (أو بما وقع عليه فعل أو مفهوم الظَنِّ) وهو الفكرة (أو الحقيقة) التي تعبر عنها الجملة الاسمية "الطلّابُ مجتهدون". وإذا كان لكل فعل متعدٍ مفعولٌ به واحدٌ على الأقل فإنَّ هذه الجملة الاسمية هي المفعول به للفعل "ظَنَّ". وتوضح الجملة رقم (38) أن المبتدأ "الطلّابَ" لا يرتبط بالفعل "ظَنَّ" وإنما يرتبط بفاعل الفعل "لعبوا".

ثالثاً، ومن الخصائص الصرفية أنّ الجملة الاسمية التي تحل محل المفعول به للفعل "ظَنَّ" هي جملة مكتملة الأركان لأنها تحتوي على عامل مستقل للزمن، فيمكن أن تدل على الزمن الماضي كما في الجملة رقم (38)، ويمكن أن تشير إلى الزمن الحاضر كما في الجملة رقم (39).

39. ظَنَّ المعلِّمُ [الطلّابَ يلعبون الآن].

ومن مبادئ نظرية الإعراب التمييز بين حالات النصب الإعرابية التي يُسنِدها الفعل إلى الفاعل والمفعول به، وتلك التي تُسنِدها الأدوات وبعض الأفعال إلى الأسماء الأخرى كالمبتدأ والخبر. وأساس التمييز هو البناء النحوي والصرفي ومن ثَم المعنى، ولذلك فإنَّ الحالات الإعرابية التي تُسنَد إلى الفاعل والمفعول به تتعلق بالبناء النحوي للفعل واستكمال وظائفه الصرفية والمعنوية، ذلك أنَّ الفاعل والمفعول به

هما ركنا الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي ولا يصحّ الفعل إلا بوجودهما، كما في الجملة رقم (40)، فلا يصحّ أن نقول "قرأَ الولدُ" فقط، ولذلك فإن هذه الحالات الإعرابية تسمى الحالات الإعرابية البنيوية.

40. قرأَ الولدُ الكتابَ.

أما الحالات الإعرابية التي تُسنِدها بعض الأدوات والأفعال إلى الأسماء الأخرى والصفات والتي لا تربطها بالأفعال علاقة نحوية أو صرفية أو معنوية فتسمى الحالات الإعرابية المعجمية، ذلك أن كلاً من المبتدأ والخبر يتعلق بالآخر. والإعراب المعجمي هو ما نراه على المبتدأ بعد "إنَّ" والخبر بعد "كانَ" (وأخواتهما)، كما أسلفنا.

ولذلك قلنا بأنَّ كلمة "الطلّابَ" في الجملة رقم (37) مبتدأٌ وليست مفعولاً به، ولكنها ظهرت بالفتحة (لا بالضمة) لأنها وقعت بعد الفعل "ظَنَّ" وهو فعلٌ يمكنه أن يُسنِد الإعراب المعجمي والذي يُسنَد إلى المبتدأ والخبر، وذلك بالاستناد إلى أدلة توضح أنّه عادة ما يُسنَد الإعراب المعجمي إلى هذا المبتدأ، كما توضح الجملة رقم (41)، ذلك أنه يمكن أن يقع بعد "أنّ".

41. ظَنَّ المعلِّمُ [أنَّ الطلّابَ مجتهدون].

أي أنّ كلمة "الطلّابَ" في الجملة رقم (37) لم تقع في موضع يؤهلها للحصول على إعراب النصب البنيوي لأنّها ليست مفعولاً به، ولذلك استحقت إعراب النصب المعجمي من الفعل "ظَنَّ". أما بالنسبة لكلمة "مجتهدين" فهي ليست مفعولا به ل "ظَنَّ" لأنها لا ترتبط ب "ظَنَّ" بأي علاقة نحوية أو معنوية، وإنما هي خبر للمبتدأ "الطلّابَ" وذلك لأنَّ "مجتهدين" تخبر عن "الطلّاب" وليست اسماً مستقبلاً لمضمون الفعل، كالاسم "الكتاب" في الجملة رقم (40)، ولذلك استحقت إعراب النصب المعجمي من الفعل "ظَنَّ".

ومما يدل على أن الصفة "مجتهدين" في الجملة رقم (37) ليست من أركان "ظنَّ" هو حقيقة صحة الجملة حتى وإن لم يُسنِد "ظنَّ" إعراب النصب إلى الصفة "مجتهدين"، وهو ما توضحه الجملة رقم (41)، حيث أبطل وجود "أنَّ" قبل الجملة الاسمية وعملها فيها (نصباً للمبتدأ وإبقاءً للرفع على الخبر) عمل "ظنَّ" في ركني الجملة الاسمية. ولو كان المبتدأ والخبر في الجملة رقم (37) من أركان "ظنَّ" لما صح ذلك، ولكن الجملة صحيحة، وهو ما يثبت أن ركني "ظنَّ" هما الفاعل والجملة الاسمية كوحدة واحدة (وليس المبتدأ والخبر منفصلين).

ويُسنِد "ظَنَّ" كذلك الإعراب البنيوي إلى الجملة الاسمية، وهي الحالة الإعرابية التي تُسنَد إلى "ما يكمل معنى الفعل" وكذلك "يكمل بناءه النحوي والصرفي". فما يكمل بناء الفعل "ظَنَّ" ومعناه هو ما ظُنَّ فعلاً. وهذا يعني أنّ ركني الجملة الفعلية رقم (37) هما الفاعل، وهو "المعلمُ"، والمفعول به، وهو ما ظُنَّ (بشأن "الطلّاب") والذي تعبر عنه الجملة الاسمية "الطلّابَ مجتهدين"، وهو الجزء الذي استقبل مضمون

الفعل "ظَنَّ". نفهم مما تقدّم أن "ظنَّ" وأخواتها لا تأخذ مفعولين وإنما مفعولاً به واحداً فقط، بخلاف ما هو متعارف عليه، وهو الجملة الاسمية التي تلي فاعل "ظنَّ" وتكمل معنى "ظنَّ" وبناءه النحوي، وهي التي يُسنَد إليها إعراب النصب البنيوي.

6. المراجعة الخامسة: بشأن طبيعة اسم الفاعل

تُعرِّف مراجع قواعد اللغة العربية اسم الفاعل بأنه "اسم مشتق من مصدر الفعل المبني للمعلوم للدلالة على من وقع منه الفعل، أو قام به على قصد التجدد والحدوث" (أنظر Al-Hashimi 2006:246)، أو بأنه "صفة مشتقة تدل على معنى حادث وعلى فاعله" (أنظر Al-Nadiri 1997:133). يبدو أنّ المصدرين يختلفان قليلاً في توصيف اسم الفاعل، صفةً أم اسماً. نبيّن في ما يلي أنّ اسم الفاعل ليس اسماً (بخلاف مسماه)، وإنما "فعل" بتركيبه الداخلي و"صفة" بخصائصه الخارجية، بمعنى أنه صفة تأخذ مفعول الفعل الذي اشتقت منه (أنظر FassiFehri 1993:175-203, Hazout 2001, Hallman 2017, Al-Balushi 2019).

ما يدل على أن اسم الفاعل "فعل" بتركيبه الداخلي (أو أنه يحمل سمات الأفعال) هو أنه ينصب نفس المفعول به الذي ينصبه الفعل الذي اشتق منه. فإذا كان الفعل ينصب اسماً فإن اسم الفاعل ينصب اسماً، كما توضح الجملتان رقم (42) و(43)، وإذا كان الفعل ينصب شبه جملة من جارٍ ومجرور (في محل نصب مفعول به)، فإن اسم الفاعل ينصب شبه جملة من جارٍ ومجرور، كما توضح الجملتان رقم (44) و(45).

42. يعرفُ الولدُ الخبرَ.
43. الولدُ عارفٌ الخبرَ.
44. يؤمنُ الرجلُ باللهِ.
45. الرجلُ مؤمنٌ باللهِ.

والدليل على أن اسم الفاعل "صفة" وليس اسماً ما يلي: أولاً، تُنفى الأسماء والصفات وكذلك أسماء الفاعل ب "ليس"، كما توضح الجمل رقم (46) و(47) و(48).

46. ليسَ الرجلُ مدرِّساً.
47. ليسَ الرجلُ سعيداً.
48. ليسَ الرجلُ عارفاً الخبرَ.

ولكن الصفات وأسماء الفاعل فقط، بخلاف الأسماء، يمكن أن تُنفى ب "غير"، كما توضح الجمل رقم (49) و(50) و(51)، ولذلك فإن الجملة رقم (51) تعتبر لاحنة.

49. الرجلُ غيرُ سعيدٍ.

50. الرجلُ غيرُ عارفٍ الخبرَ.

51.* الرجلُ غيرُ مدرسٍ.

ثانياً، بخلاف الأفعال، فإن اسم الفاعل لا يحتوي على سمات لشخص الفاعل، أي أن تصريفه لا يختلف باختلاف الفاعل، متكلّماً (1st person) أو مخاطباً (2nd person) أو غائباً (3rd person)، فهو يلزم صيغة واحدة، وهي صيغة الغائب. فالفعل "قرأ" مثلاً يتصرف باختلاف شخص الفاعل، كما توضح الجمل رقم (52) و(53) و(54). أما اسم الفاعل فيلزم صيغة الغائب بالرغم من اختلاف شخص الفاعل (متكلماً أم مخاطباً أم غائباً)، مشابهاً بذلك للصفات، كما توضح الجمل رقم (55) و(56) و(57).

52. أنا أقرأُ الكتابَ.

53. أنت تقرأُ الكتابَ.

54. هو يقرأُ الكتابَ.

55. أنا قارئٌ الكتابَ/ أنا سعيدٌ.

56. أنت قارئٌ الكتابَ/ أنت سعيدٌ.

57. هو قارئٌ الكتابَ/ هو سعيدٌ.

ثالثاً، بخلاف الأفعال، فإن اسم الفاعل لا يحتوي على عامل للزمن، أي أنه لا يمكن أن يدل على الزمن الماضي، بل فقط على الزمن الحاضر أو المستقبل، بحسب الفعل نفسه. فإذا كان الفعل يدل على "حالة" فإن اسم الفاعل يدل على الزمن الحاضر، كما تشير إلى ذلك الجملة رقم (58)، وإذا كان الفعل يدل على "حدث" فإن اسم الفاعل يدل على الزمن المستقبل، كما تشير إلى ذلك الجملة رقم (59). ولذلك فإن اسم الفاعل ليس له عامل زمن "أصيل" به، وإنما عامل زمن يشير إليه نوع الفعل الذي اشتُق منه، وهذا ليس عامل زمن أصيل. وبذلك فاسم الفاعل يشبه الصفات، والتي ليس لها عامل زمني، بحيث تتفق مع العامل الزمني للجملة، وذلك بحسب ما في الجملة من عوامل زمنية، كما توضح الجمل رقم (60) و(61) و(62).

58. الولدُ عارفٌ الخبرَ. (حاضر)

59. الملكُ عازلٌ ابنَه. (مستقبل)

60. الولدُ سعيدٌ. (حاضر)

61. كانَ الولدُ سعيداً. (ماضي)

62. سيكونُ الولدُ سعيداً. (مستقبل)

ومقارنة باسم الفاعل وبالصفات، فإن الفعل له عامل زمن "أصيل" لا يختلف باختلاف نوع الفعل، كما توضح الجملتان رقم (63) و(64).

63. عرفَ الولدُ الخبرَ. (ماضي)

64. عزلَ الملكُ ابنَه. (ماضي)

رابعاً، يحمل اسم الفاعل الحالات الإعرابية التي تحملها الأسماء والصفات، وهي الرفع والنصب والجر، وليس الحالات الإعرابية التي تحملها الأفعال، وهي الرفع والنصب والجزم، كما توضح الجمل رقم (65) و(66) و(67) على التوالي. تماما كما تختصّ علامة التنوين بالأسماء والصفات ولا تختصّ بالأفعال. الجملة رقم (67) من الجمل التي تفيد أنّ اسم الفاعل ليس فعلاً بخصائصه الخارجية، لأن "الباء" لا تلحق بالأفعال، كما توضح الجملة رقم (68)، وإنما بالصفات، كما توضح الجملة رقم (69)، وبالأسماء، كما توضح الجملة رقم (70).

65. إن الولدَ عارفٌ الخبرَ.

66. كان الولدُ عارفاً الخبرَ.

67. ليسَ الولدُ بعارفٍ الخبرَ.

68.* ليسَ الولدُ بعرفَ الخبرَ/ بيعرفُ الخبرَ/ بسيعرفُ الخبرَ.

69. ليسَ الولدُ بسعيدٍ.

70. ليسَ أحمدُ بطبيبٍ.

خامساً، الدلالة الزمنية لاسم الفاعل لا تشبه الدلالة الزمنية للأفعال، وإنما تشبه الدلالة الزمنية للصفات. يتضح هذا عندما يسبق اسمَ الفاعل العاملُ الزمني "كان"، الذي يدل على الزمن الماضي. فمثلاً، تشير الجملة رقم (71)، وقد ضمّت اسم فاعل، إلى أن "الولد" كان "قد جلس" عندما دخلت أمه الغرفة. وكذلك تشير الجملة رقم (72)، وقد ضمّت صفة، إلى أن الولد كان "قد شعر بالسعادة" أو "بدت عليه السعادة" عندما دخلت أمه الغرفة. ولكن الجملة رقم (73)، تشير، باحتوائها على فعل، إلى أنّ الولد "كان لا يزال في طور الجلوس" عندما دخلت أمه الغرفة، أي أنه "لم يكمل حدث الجلوس بعد" (بالإضافة إلى الإشارة بأنه "قد أكمل حدث الجلوس"، أي أن الجملة لها قراءتان)، كما يوضح (Fassi Fehri 1993:182).

71. كانَ الولدُ جالساً عندما دخلت أمُّه الغرفةَ.

72. كانَ الولدُ سعيداً عندما دخلت أمُّه الغرفةَ.

73. كانَ الولدُ يجلسُ عندما دخلت أمُّه الغرفةَ.

سادساً، بخلاف الأفعال، والتي يمكن أن تشير إلى حدث متكرر (أو اعتيادي)، فإن اسم الفاعل لا يمكن أن يشير إلى حدث متكرر، وهذا ما توضحه المقارنة بين الجملتين رقم (74) و(75)، ولذلك فإن الجملة رقم (75) تعتبر لاحنة (أنظر Fassi Fehri 1993:183). بالتالي، فإن اسم الفاعل يشبه الصفات من حيث عدم التوافق مع الأحداث المتكررة أو الاعتيادية، كما توضح الجملة رقم (76).

74. كانَ الولدُ يفتحُ فمَه كلَّ مرَّةٍ.

75.* كانَ الولدُ فاتحاً فمَه كلَّ مرَّةٍ.

76.* كانَ الولدُ سعيداً كلَّ مرَّةٍ.

7. المراجعة السادسة: بشأن عمل اسم الفاعل

ذكر الهاشمي (2006) أنّ اسم الفاعل "يعمل عمل فعله المتعدي، واللازم، سواء كان محلّى بأل، أو مضافاً، أو مجرداً من أل والإضافة" (أنظر Al-Hashimi 2006:246-247)، وذكر النادري (1997) أنّه يعمل "عمل فعله سواء أكان هذا الفعل لازماً أم متعدّياً ... ويفرق بين اسم الفاعل المقترن بأل واسم الفاعل غير المقترن بها" (أنظر Al-Nadiri 1997:135-137). هناك، إذا، اقتناع عند الباحثين بأن اسم الفاعل يرفع الفاعل الذي يرفعه الفعل الذي اشتق منه وينصب المفعول به الذي ينصبه الفعل الذي اشتق منه. نوضّح في ما يلي كيف ينصب اسم الفاعل مفعوله ولا يرفع فاعله، كما يقول (Al-Balushi 2019)، مدلّلاً على ذلك بعدد من الحجج والشواهد.

فأما قدرته على نصب المفعول به فيمكن تعليلها بحقيقة أن المفعول به ينشأ في التركيب اللغوي للجملة (أي يدخل الجملة) في نفس الوقت الذي ينشأ فيه الفعل (إذ "ينتقي" الفعلُ المفعولَ به "Selection")، أي قبل أن يصبح الفعل "صفة". وبتعبير آخر، فإن الفعل الذي يشتق منه اسم الفاعل، وقبل أن يتحول إلى صفة، فإنه لا يزال يحتوي على سماته "الفعلية"، ولذلك فإنه يستطيع أن ينصب المفعول به (بنفس الطريقة التي ينصب بها أي فعل آخر مفعوله)، كما توضح الجملة رقم (77).

77. المعلِّمُ مُترجمٌ القصَّةَ.

والمفعول به يمكن أيضاً أن ينصبه المصدر، كما في الآية رقم 155 من سورة النساء في (78) والجملة رقم (79)، وذلك لأن المصدر، وقبل أن يتحول إلى "اسم"، فإنه لا يزال يحتوي على سماته "الفعلية" التي تمكنه من نصب المفعول به، والذي ينشأ في تركيب الجملة مع الفعل (قبل أن تضاف إلى الفعل سمات "الاسمية"، وذلك لأن المصدر يدل على "حدث" (أنظر Al-Nadiri 1997:111). يُعتبر

"المصدر" اسماً لأنه يُرفع ويُنصب ويُجر كالأسماء، ولا يُجزم كالأفعال، ولكنه يدل على "حدث"، وبذلك فهو يحمل سمات الأسماء والأفعال.

78. "فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ..."

79. كانَ قصفُ الطائراتِ القريةَ مُريعاً.

وأما بخصوص الفاعل، فإن اسم الفاعل لا يستطيع أن يُسنِد إعراب الرفع إلى فاعل (يأتي بعده)، ولذلك فإن تركيب جملة اسم الفاعل يخلو من الفاعل، ولكنه يحتوي بدلاً من ذلك على مبتدأ. وهذا ما توضحه الجملتان رقم (80) و(81).

80.* عارفٌ الولدُ الخبرَ.

81. الولدُ عارفٌ الخبرَ.

وبتعبير آخر، فإن اسم الفاعل لا يرفع الفاعل الذي يرفعه الفعل الذي اشتق منه، والدليل هو أن الجملة رقم (80) لاحنة، حيث جاءت كلمة "الولد" بعد اسم الفاعل، أي أنها وقعت في موضع الفاعل (الذي يتبع الفعل). ولكن إذا سبقت كلمة "الولد" اسم الفاعل، أي كانت في موضع المبتدأ (الذي يسبق الفعل)، فإنّ الجملة تكون صحيحة. وكلمة "الولد" في الجملة رقم (81) ليست فاعلاً، بل مبتدأً يُرفع بالابتداء، وليس باسم الفاعل. وبتعبير آخر، فإنّ كلمة "الولد" في الجملة رقم (81) تظهر بإعراب الرفع التلقائي، وليس بإعراب الرفع البنيوي، والذي يُسنِده الفعل إلى فاعله.

ويمكن تعليل هذه الحقيقة على أساس أن الفعل، وبعد أن يكون قد نصب المفعول به، يتحول إلى "صفة" (كما تدل علامة التنوين)، وليس إلى "فعل" يحتوي على عامل للزمن أو على سمات لشخص الفاعل. ونظراً لافتقار اسم الفاعل لعنصري "الفعلية" و"الزمن" فإنه لا يقوى على رفع الفاعل. ولمّا فارق اسمُ الفاعل الأفعالَ واتصف بسمات الصفات، فإنه يُرفع ويُنصب ويُجر كالأسماء، ولا يُجزم كالأفعال. لذلك، وبخلاف الأفعال، فإن اسم الفاعل لا يمكن أن يسبق فاعله، ولا يمكن أن يُسنِد إعراب الرفع.

وبالرغم من ذلك، فإن كتب النحاة توثّق ثلاثة تراكيب لغوية يمكن لاسم الفاعل أن يسبق فيها فاعله، وهي إذا سبقه نفي ب "ما" أو استفهام أو مبتدأ آخر، كما توضح الجمل رقم (82) و(83) و(84) على التوالي.

82. ما عارفٌ الولدُ الخبرَ.

83. أعارفٌ الولدُ الخبرَ؟

84. الحقُّ قاطعٌ سيفُه الباطلَ.

وبما أنّ اسم الفاعل لا يتقدم على فاعله (أو بالأحرى، على المبتدأ) إلا في هذه المواضع الثلاثة فإن الحالة الأعم والصورة الأشمل هي أن يأتي اسم الفاعل بعد المبتدأ، لذلك فإنّ التراكيب الثلاثة التي تقدمت هي بمثابة الاستثناء الذي يثبت القاعدة. وبتعبير آخر، فإن في هذه التراكيب الثلاثة ما يسوّغ تقدم اسم الفاعل على المبتدأ، وفي غياب هذه المسوغات فإنه لا يجوز لاسم الفاعل أن يتقدم على المبتدأ، كما توضح الجملة رقم (80). وما يدل على ذلك هو أن الاسم الذي يسبقه اسم الفاعل في الجمل الثلاث السابقة ("الولد" و"سيفه") هو اسم معرَّف (ب "أل" التعريف أو بالإضافة)، ولا يمكن أن يكون نكرة (حتى في وجود مُسوّغ التقديم)، كما توضح الجمل اللاحنة رقم (85) و(86) و(87)، مما يدل على أن هذا الاسم مبتدأ. فالقدرة على التنكير هي أهم خصائص الفاعل مقارنةً بالمبتدأ، بحيث يمكن للفاعل أن يكون نكرة، كما توضح الجملة رقم (88)، ولكن المبتدأ لابد وأن يكون معرفاً.

85.* ما عارفٌ ولدٌ الخبرَ.

86.* أعارفٌ ولدٌ الخبرَ.

87.* الحقُّ قاطعٌ سيفُ الباطلَ.

88. عرفَ الولدُ/ولدٌ الخبرَ.

والمسوغات هي كما يلي: أولاً، تقدم اسم الفاعل "عارفٌ" على المبتدأ "الولد" في الجملة رقم (82) لأن النفي ب "ما" يخص اسم الفاعل لا المبتدأ. بمعنى أن الجملة تنفي "معرفة الخبر" عن "الولد"، ولو لم يتقدم اسم الفاعل على المبتدأ لنفت الجملة "أن يكون الولد هو مَن يعرف الخبر"، ولدلّت على "أن أحداً آخر يعرف الخبر"، وهو ما تشير إليه الجملة رقم (89).

89. ما الولدُ عارفٌ الخبرَ.

ثانياَ، تقدم اسم الفاعل "عارفٌ" على المبتدأ "الولد" في الجملة رقم (83) لأن الاستفهام هو عن ما إذا كان الولد "يعرف الخبر"، ولو لم يتقدم اسم الفاعل على المبتدأ لاستفهمت الجملة عن ما إذا كان "الولد هو من يعرف الخبر" (أو أنَّ من يعرف الخبر شخص آخر)، وهو ما تشير إليه الجملة رقم (90).

90. آلولدُ عارفٌ الخبرَ؟

ثالثاً، تقدم اسم الفاعل "قاطعٌ" على المبتدأ "سيفُه" في الجملة رقم (84) لأن اسم الفاعل سبقه مبتدأ آخر، وهو "الحقُّ"، ولذلك وجب تقديم اسم الفاعل على المبتدأ "سيفه" حتى لا يتبع مبتدأٌ، وهو "سيفُه"، مبتدأً آخر، وهو "الحقُّ"، وإلا لكانت النتيجة جملة لاحنة، كما توضح الجملة رقم (91).

91.* الحقُّ سيفُه قاطعٌ الباطلَ.

8. النتائج والتوصيات

رأينا في ما تقدم كيف أن ركني الجملة الاسمية، "المبتدأ" و"الخبر"، يظهران بالإعراب التلقائي، أي بالابتداء، كما قال بعض نحاة البصرة. رأينا أيضا كيف أنّ "إنَّ" وأخواتها تعمل في المبتدأ فقط ولا تعمل في الخبر (بخلاف الرأي السائد) والذي يظل على حالة الرفع بالابتداء التي كان عليها قبل دخول "إنَّ" وأخواتها على الجملة. وأما بالنسبة لطبيعة الحالة الإعرابية التي تُسندها إلى المبتدأ فهي الإعراب المعجمي (النسخ). ورأينا كذلك كيف أن "كانَ" وأخواتها لا تعمل في المبتدأ (بخلاف الرأي السائد) والذي يظل مرفوعاً بالابتداء، وهي حالته الإعرابية التلقائية قبل دخول "كانَ" وأخواتها على الجملة. ولكن "كانَ" وأخواتها تعمل فقط في الخبر فتنسخ حالة رفعه بالابتداء إلى النصب المعجمي (أو كما يقول الكوفيون "نصب الحال" لا "نصب المفعول").

ورأينا أيضاً أن "ظنَّ" وأخواتها لا تتعدى لمفعولين (كما هو الرأي السائد) وإنما لمفعول به واحد فقط، وهو الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر باعتبارها وحدة واحدة، وهي الجملة التي تعبّر عن الفكرة التي وقع عليها فعل الظنّ، وهي الجملة التي تُسنِد إليها "ظنَّ" وأخواتها إعراب النصب البنيوي، أي "على المفعول" (أو في محل نصب مفعول). وأما سبب ظهور المبتدأ والخبر في هذه الجملة الاسمية بإعراب النصب فهو أن "ظنَّ" وأخواتها أيضاً تُسنِد إعراب النصب المعجمي، والذي تُسنِده "إنَّ" وأخواتها إلى المبتدأ و"كانَ" وأخواتها إلى الخبر، ولذلك يظهر المبتدأ والخبر بعد "ظنَّ" وأخواتها بإعراب النصب، ويبدوان كمفعولين ل "ظنَّ" وأخواتها، رغم أنهما ليسا بمفعولين ل "ظنَّ" وأخواتها، وذلك لغياب العلاقة النحوية وكذلك المعنوية.

وتَبين لنا كذلك أن اسم الفاعل ليس اسماً (بخلاف مسماه)، ولكنه فعل من حيث تركيبه النحوي وصفة من حيث تركيبه الصرفي (أي أنه يظهر كالصفات ولكنه يقوم ببعض ما تقوم به الأفعال). وتبين كذلك من عمله أنه ينصب مفعوله ولكنه لا يرفع فاعله (بخلاف الرأي السائد)، ففاعل اسم الفاعل لا يتبعه، وإنما يسبقه، أي أنه يقع في موضع المبتدأ لا في موضع الفاعل، وكذلك فهو يلزم التعريف، والتعريف من سمات المبتدأ لا الفاعل، الذي يمكن أن يكون نكرة. وقد قدمنا من التعليل والتبرير للحالات المحدودة التي يمكن لاسم الفاعل أن يتقدم فيها على المبتدأ، وقلنا إنه لا يمكن أن تشير هذه الحالات إلى أن المبتدأ فاعلٌ يُسنِد اسم الفاعل إعراب الرفع إليه، وإنما هو مبتدأ يرفع بالابتداء (تلقائياً).

ولذلك، فإننا نوصي بالشروع في تحليل التراكيب اللغوية في اللغة العربية بما يتوافق والنظرية التوليدية (أو غيرها من المناهج والأطر النظرية الحديثة) حتى يتبين ما إذا كنا سنتوصل إلى نتائج مختلفة عن ما توصل إليه أسلافنا، لأن السعي إلى تجديد المعرفة الإنسانية يجب أن لا يتوقف. وبما أن هذا

الموضوع قد حاز على اهتمام النحاة قديما (وحديثا) فإنه يجب أن تتضمن المناهج الدراسية، على الأقل في مستوى المرحلة الثانوية، إشارة إلى هذه الاختلافات في وجهات النظر، ولذلك فائدتان. الأولى هي أن يتعرف الطلاب على نتائج هذه البحوث (المعرفة عموماً)، والثانية هي أن نغرس فيهم قيمة التفكير مما سيمكنهم من اختيار ما يرونه مناسبا من هذه الرؤى، ومن ثم سيمكن بعضهم (على الأقل) من ابتكار رؤى جديدة. تجدر الإشارة إلى أن كلا الفريقين (البصريين والكوفيين) قد قدّما من الدلائل والقرائن والشواهد ما يدعم وجهات نظرهم المختلفة (وهي موجودة في الأجزاء المشار إليها من كتاب ابن الأنباري)، ولكننا حاولنا تقديم غير ما جاءوا به من الدلائل والقرائن والحجج لندلل على أهمية ما نذهب إليه.

المراجع العربية

ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين. 2002. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. القاهرة: مكتبة الخانجي. (كُتِب في القرن الثاني عشر)

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. 2001. صحيح البخاري. بيروت: دار طوق النجاة. (كُتِب في القرن التاسع)

الفاسي الفهري، عبد القادر. 2009. معجم المصطلحات اللسانية (انجليزي/فرنسي/عربي). بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

القرآن الكريم. http://quran.com/

النادري، محمد أسعد. 1997. نحو اللغة العربية. بيروت: المكتبة العصرية.

الهاشمي، السيد أحمد. 2006. القواعد الأساسية للغة العربية. بيروت: مؤسسة المعارف.

حسن، عباس. 1960. النحو الوافي. القاهرة: مطبعة دار المعارف.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. 1938. الكتاب. القاهرة: مطبعة بولاق. (كُتِب في القرن الثامن)

المراجع الانجليزية

Al-Balushi, R. (2016). The believe-construction in Standard Arabic. *Journal of Linguistics* 52(1): 1–36.

Al-Balushi, R. (2019). Subject licensing in non-verbal clauses in Arabic. *Brill's Journal of Afro-asiatic Languages and Linguistics* 11(2): 249–282.

Aoun, J., E. Benmamoun, and D. Sportiche. (1994). Agreement, Word Order, and Conjunction in Some varieties of Arabic. *Linguistic Inquiry* 25(2): 195–220.

Basilico, D. (1998). Object position and predication forms. *Natural Language and Linguistic Theory* 16(3): 541–595.

Benmamoun, E. (2000). *The Feature Structure of Functional Categories: A Comparative Study of Arabic Dialects*. Oxford: Oxford University Press.

Benmamoun, E. (2008). Clause structure and the syntax of verbless sentences. In R. Freidin, C. P. Otero, and M. L. Zubizarreta (eds.), *Foundational issues in linguistic theory: Essays in honor of Jean-Roger Vergnaud*, 105–131. Cambridge, MA: MIT Press.

Chomsky, N. (1981). *Lectures on government and binding*. Dordrecht: Foris.

Chomsky, N. (1995). *The Minimalist Program*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Chomsky, N. (2001). Derivation by Phase. In M. Kenstowicz (ed.), *Ken Hale: a life in language*, 1–52. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Fassi Fehri, A. (1993). *Issues in the structure of Arabic clauses and words*. Dordrecht: Kluwer.

Hallman, P. (2017). Participles in Syrian Arabic. In H. Ouali (ed.), *Perspectives on Arabic linguistics XXIX*, 153–180. Amsterdam: John Benjamins PublishingCompany.

Hazout, I. (2001). Predicate formation: The case of participial relatives. *The Linguistic Review* 18(2): 97–123.

Holes, C. (2004). *Modern Arabic: Structures, functions, and varieties*. Washington D.C.: Georgetown University Press.

Kuroda, S. (1972). The categorical and thetic judgment: Evidence from Japanese syntax. *Foundations of Language* 9(2): 153–185.

Mohammad, M. A. (1990). The Problem of Subject-Verb Agreement in Arabic: Towards a Solution. In M. Eid (ed.), *Perspectives in Arabic Linguistics I*, 95–125. Amsterdam: John Benjamins Publishing Company.

Mohammad, M. A. (2000). *Word Order, Agreement and Pronominalization in Standard and Palestinian Arabic*. Amesterdam: John Benjamins Publishing Company.

Ouhalla, J. (1994). Verb movement and word order in Arabic. In D. Lightfoot and N. Hornstein (eds.), *Verb Movement*, 41–72. Cambridge: Cambridge University Press.

Ryding, K. (2005). *A Reference Grammar of Modern Standard Arabic*. New York: Cambridge University Press.

Schütze, C. (2001). On the nature of default case. *Syntax* 4(3): 205–238.

Soltan, U. (2007). On formal feature licensing in minimalism: Aspects of Standard Arabic morpho-syntax. Doctoral Dissertation, University of Maryland, College Park.